

العقلانية والحمافة في الحكم الرشيد
شرح العناصر الأخلاقية للعقلانية في الحكم الرشيد من منظور القرآن ونهج البلاغة

تأريخ القبول: ١٤٣٩/٦/٢١

تأريخ الاستلام: ١٤٣٩/٥/٠٣

قاسم درزي *

بيام صدرية **

خلاصة

يعتبر ماركس ووير من أبرز المنظرين الذين تطرقوا إلى مفهوم العقلانية وتصنيفها. يصف ووير أربعة أنواع من العقلانية وهي العقلانية العملية والنظرية والذاتية والصورية. يرى «وير» أنه من الممكن أن تكون بعض أنواع العقلانية غير رشيدة من وجهة نظر الآخرين. كما أنه قدم شكلين من العقلانية الصورية والذاتية. كما يرى ووير، إن التركيز كثيراً على العقلانية الصورية أمرٌ غير رشيد من وجهة نظر العقلانية الذاتية. لكن «جورج ريتزارد» يشير في عمله البارز «التنشئة الماكدونالدية للمجتمع» إلى العقلانية الاقتصادية غير الرشيدة والتي تهيم على المجالات الاجتماعية أيضاً. من وجهة نظره، فإن العناصر التي تعتبر رشيدة من حيث الاقتصاد وتعتبر سلسلة مطاعم مكدونالدز رمزاً مناسباً لهذه العقلانية، أمرٌ غير رشيد من الناحية الاجتماعية والأخلاقية وهي تسبب انهيار القيم الاجتماعية. ويمكن أن يكون لتعميم نمط «ريتزارد» هذا على الحكم الرشيد نتائج مفيدة؛ لأن النظرة السائدة في الحكم الرشيد هي أيضاً مشهد اقتصادي وسياسي، وكان للمنظورات الاجتماعية والأخلاقية أقل التأثير على تشكيل هذه النظرية. يمكن للمفاهيم والتعاليم الموجودة في القرآن ونهج البلاغة أن توفر عناصر أخلاقية سامية للعقلانية التي تشكل أساس الحكم الرشيد.

الكلمات المفتاحية: القرآن، نهج البلاغة، العقلانية، الحمافة، ماركس ووير، جورج ريتزرد، الأخلاق.

١. المقدمة وإشكالية البحث

من كلمتين هما "الحكم" و "الرشيد"، وبدون معرفة معنى الكلمتين والغرض من استخدامهما، فإن أيّ كلام مرتبط بهذا التركيب يكون غير مكتمل. لذا، سنقوم أولاً بشرح المفردات ثم نعرّف المصطلح.

"الحكم" في مصطلح "الحكم الرشيد" يتناول كيفية تفاعل الحكومات والمنظمات الاجتماعية الأخرى وكيفية تفاعلها مع المواطنين وكيفية اتخاذ القرارات في هذا العالم متزايد التعقيد (بلامبر أند غراهام، ١٩٩٩م: ٢)، وبالتالي فإنّ الحكم يتعلق بقضايا اجتماعية. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أنّ الميل إلى هذه القضايا لا يقتصر على الحكومات، فهناك جهات فاعلة أخرى في هذا الصدد، مثل وسائل الإعلام، والأجهزة العسكرية والدينية، والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، وفي بعض الأحيان، تؤدي هذه الجهات الفاعلة دوراً هاماً في توجيه القضايا الاجتماعية (المصدر نفسه).

ويعتبر البعض أيضاً أنّ الحكم عبارة عن فنّ قيادة المجتمعات والمؤسسات. ويتضمّن الحكم التفاعلات بين البنى والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية تنفيذ السلطة وكيفية اتخاذ القرارات وكيفية تفاعل المواطنين وأصحاب المصالح الآخرين (المصدر نفسه: ٣).

ويتبيّن من خلال هذه التعاريف حول الحكم أنّ حصرها في الحكومات أمر خاطئ تماماً، وفي المواقف الأخرى التي لا تستطيع فيها الحكومات القيام بها، فإنّ الجهات الفاعلة الأخرى تقوم بنشاطات في هذا الصدد. وبطبيعة الحال، في الحالات التي يكون فيها الحكم في يد الحكومة، تكون الجهات الفاعلة الأخرى نشيطة أيضاً، ويتمّ تقسيم الصلاحيات في الحكومة بشكل ما. لذلك، فإنّ حصر الحكم في الحكومات أمر خاطئ تماماً، ونظراً للظروف المختلفة، فمن الممكن أن تتصور جهات فاعلة مختلفة. ويؤدي هذا التصور حول الحكم إلى النقص في الاتجاهات التي تقوم بتعريفه من الأعلى إلى الأسفل. إن التعريف من الأعلى إلى الأسفل يعني نظرة الحكومة للشعب، وفي هذه النظرة، يمكن للحكومات إدارة المجتمعات وحدها وتوجيه عملية صنع القرار. والآن وقد أظهرنا أنّ الأمر ليس كذلك، يمكن للجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى أن يتدخلوا في هذه العملية. ويمكننا أن ندرك في هذه الحالة التمايز الأساسي بين الحكم^١ والحكومة^٢ (المصدر نفسه: ٥)، وتسيطر الحكومات على جزء من الحكم، ويشمل الحكم أيضاً مجموعات أوسع من الحكومات كذلك. وهكذا، يمكن تصور ثلاثة أنواع من الحكم: الحكم العالمي^٣؛ والحكم الوطني^٤؛ وحكم الشركات^٥ (المصدر نفسه: ٨).

يعتبر الحكم موضوعاً مهماً جداً والذي لديه القدرة على البحث في عدد من الحقول العلمية مثل العلوم السياسية والاقتصادية والدينية وعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية وغيرها. ومما لا شك فيه أنّ هذه المقولة ستتطرق إلى تفسير العناصر الأساسية للحكم الرشيد استناداً إلى الفرضيات المسبقة لكل من هذه الاتجاهات بالنسبة للـ"العقلانية". ومما لا شك فيه أنّ عصر ما بعد الثورة الصناعية يتضمن وجهات نظر مختلفة تماماً حول العقلانية مقارنة بالفترة التي سبقتها. إنّ مكوّنات مثل الإنتاجية، والقدرة على التنبؤ، والقدرة على الحساب، والتجريد من الإنسانية هي من بين أهمّ المكوّنات العقلانية والتي حلّت في العصر الحديث محلّ عناصر العقلانية الكلاسيكية والتقليدية. وتدخل هذه العناصر الاقتصادية تماماً في صراع خطير مع القيم الاجتماعية. وقد حاول الكثيرون أن يشاروا إلى هذا التباين بين التوجهات الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر الحكم الجيد أيضاً من أهمّ المؤهلات التي لعبت دوراً هاماً في العلاقة بين الدول والشعوب في العهد المعاصر. وعلى نفس المنوال، بذلت محاولات كثيرة لتعزيز الحكم بشكل منهجي فتشكّلت الدول وتغلّبت الحياة الحضريّة على طرق الحياة الأخرى. ومع تشكيل الحكومات، طرح الفلاسفة أنماطاً مختلفة من الحكم واستخدمها الحكام، ولا سيما الأساليب الاشتراكية والليبرالية والشبوعية والتشاركية. ولكن الخلل والنواقص الموجودة في كل من هذه الأساليب منعها من التعميم على مستوى العالم، وذلك حتى عام ١٩٨٠م حيث اقترح البنك الدولي حلاً أكثر فعالية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وعلى مدى عقد أو عقدين، تم تعديل المقترح واستكماله، وأخذت في نهاية المطاف ثلاث ركائز أساسية في الاعتبار: الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، واقترح ستّ سمات هامة لتحقيق الحكم الرشيد. يعتقد هؤلاء المنظرون أنّ المشاركة النشيطة لهذه الركائز الثلاث يمكن أن تخلق حكومة جيّدة للمجتمعات.

وتبين دراسة هذه الخلفية الموجزة أيضاً أنّ المنظورين الاقتصادي والسياسي هما من أهمّ النقاط الأساسية في تشكيل نظرية الحكم الرشيد. ولذلك، يبدو من الضروري إجراء بحث مناسب لاستخلاص عناصر العقلانية في الحكم الرشيد. ومن الضروري أيضاً اقتراح عناصر بديلة للعقلانية القائمة على الاقتصاد. ويبدو أنّ دراسة المقترحات الهامة المتعلقة بهذه المسألة في القرآن ونهج البلاغة تقدّم الأخلاق والتعاليم المبنية عليهما باعتبارها أهمّ مكونات هذه العقلانية.

٢. مفهوم الحكم الرشيد

يعتبر الحكم الرشيد أحد القضايا الهامة متعددة الاختصاصات والتي أثّرت في العهد المعاصر لإصلاح حالة الاقتصاد، واقترح بعضّ المكوّنات والعناصر لهذا الغرض. "الحكم الرشيد" هو مصطلح يتألف

1- Governance.

2- Gverment.

3- Global Governance.

4- National Governance.

5- Corporate governance.

القانون^{١٢}؛ ٦) مكافحة الفساد^{١٣}. (كوفمان وآخرون، ٢٠٠٩م: ٧). وشملت هذه السمات ١٦٠ بلداً في الفترة الواقعة بين ١٩٩٦-٢٠٠٢م (لندمان^{١٤}، ٢٠٠٣: ٣٢).

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام كل من هذه العناصر الستة يختلف وفقاً للسياق الذي يطرح فيه الحكم الرشيد. ويركز محور الحكم الرشيد المحدد من قبل بعض المراكز الأكاديمية مثل البنك الدولي^{١٥} (١٩٩٢م)، والاتحاد الأوروبي^{١٦} (١٩٩٨م)، والخطة الشاملة للحد من الفقر وتحقيق التنمية في فيتنام^{١٧}، على الجوانب الاقتصادية والإدارية. وقام آخرون بتحديد هدفهم في التنمية السياسية مثل: "الوكالة الدولية للتنمية في الولايات المتحدة" و "جامعة سيدني للتكنولوجيا". وفي الوقت نفسه، اختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اثنين من الأهداف الإنمائية الاقتصادية والسياسية الرئيسية للحكم الرشيد (لندمان، المصدر نفسه؛ جاسبي ونفري، ٢٠٠٩م: ٨٩). ولذلك، فإن السياق الذي يتم فيه وضع الحكم الرشيد سيكون له تأثير قوي على السمات التي يتم التركيز عليها في هذا المجال (لندمان، المصدر نفسه: ٣٤).

وهنا، تموضع الحكومة إلى جانب الجهات الفاعلة المدنية الأخرى. قد تكون الحكومات أكثر تأثيراً في توجيه المجتمع من الجهات الفاعلة الأخرى، ولكن في كثير من الحالات، من غير المحتمل أن تتأثر الحكومات، بل تكون الجهات الفاعلة الأخرى هي التي تتدخل في العملية. في بعض الأحيان نرى مشاركة الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة في الحكم. ولكن لا ينبغي أن ننسى أن الحكومة تلعب دوراً رئيسياً في هذا التفاعل (قلي بور، ٢٠٠٤: ٨٧). وفي مثل هذه الحالة، ستتغير إدارة الحكومة من أسلوب "الإدارة العامة" إلى "الحكومة العامة". ويؤكد الحكم العام على القيم القانونية والقيم الشرعية بدلاً من القيم الاقتصادية والكفاءة المجردة، وإقامة الديمقراطية في المجتمع أمر مهم بالنسبة له (المرجع نفسه). ومع تضائل دور الحكومات في الاقتصاد، لم تكن كفاءة الاقتصاد مرتبطة بمشاركة الحكومات تماماً، ولا يمكن أن يركز تقدم الاقتصاد عليها وحدها.

٢-١- دراسة جدوى نمط الحكم الرشيد في الإسلام

وكما أُشير سابقاً، فإن نموذج «الحكم الرشيد» يتضمن ستة عناصر رئيسية تتمحور حول الركائز الثلاثة وهي الحكومة والمجتمع المدني

أما مصطلح "رشيد" في "الحكم الرشيد" فهو مصطلح قيمي، وكما أشار البعض، فإنه تعريف مؤسسيه غامض نوعاً ما، ولم يتم التطرق إليه (دباغ و نفري، ١٣٨٨: ٣٨)، ومن الواضح أنه وبالنظر إلى أن مفهوم "الرشيد" يعتمد بشدة على الخلفيات الثقافية، فإن له معانٍ مختلفة في كل ثقافة؛ فعلى سبيل المثال تعتبر التوجهات الجماعية رشيدة في ثقافة، والتوجهات الفردية رشيدة في ثقافة أخرى، وترتكز بعض الثقافات على نظرة «سيادة الأب» للإنسان، والبعض الآخر على نظرة «سيادة الأم». إذن ما هو المعنى الصحيح لـ«الحكم الرشيد» في هذا المجال؟! ومن الواضح أنه وبسبب صمت المنظرين حول مفهوم "الرشيد" في هذه العبارة، فإن الأمر سيكون صعباً بالنسبة لغيرهم من العلماء. ولكن معقل هذا التوجه يدل على أن «الرشيد» في مجال الاقتصاد ذات مغزى ومعنى. فالحكم الرشيد كان وسيلة لتحسين الظروف الاقتصادية للمجتمعات النامية. وخلافاً للحلول الأخرى، كان الحل يقوم على تمكين الحكومات وليس على تقليص دورها أو إضافة سلطة حكومية لتنظيم الاقتصاد. إنَّ الدخول إلى مبدأ "الحكم الرشيد" يمكن أن يساعد كثيراً على التغلب على هذا الغموض وتمهيد الطريق أما طرح قضية "حكم الأخلاق".

تعود فكرة «الحكم الرشيد» إلى السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وشهدت انهيار البلدان المستعمرة واحداً تلو الآخر، وبعد ذلك تمَّ إيلاء الاهتمام لمفاهيم «الاستقلال» و«الحرية» و«حق الشعوب في التدخل في تقرير مصيرها» كمفاهيم أساسية (غانت، ٢٠٠٦: ٢٦٥-٢٥٧). وأدى هذا التغيير في النهج إلى ظهور مفاهيم أساسية مثل حكومة التنمية^{١٨} والحكم الرشيد^{١٩}. وكان الهدف الرئيسي لجهود حكومة التنمية هو تحقيق التنمية المستدامة من خلال الجمع بين مختلف الوظائف الحكومية (المصدر نفسه). وشملت هذه الوظائف أبعاداً مختلفة مثل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية والبيئية (المصدر نفسه).

وكما يعتقد مؤسسو هذه النظرية، فقد كانت المباحث التجارية والاقتصادية مؤثرة جداً في هذا التصميم واستهدافه (كوفمان وآخرون، المصدر نفسه: ٨). وبالتالي، فإن العناصر الرئيسية الستة هي: ١- الصوت والاستجابة^{٢٠}؛ ٢- الاستقرار السياسي وانعدام العنف^{٢١} (والإرهاب)؛ ٣- فعالية الحكومة^{٢٢}؛ ٤- كفاءة القوانين^{٢٣}؛ ٥ سيادة

12- Rule of Law.

13-Control of Corruption.

14- Landman.

15- World Bank.

16- European Commission.

17- Comprehensive Poverty Reduction and Growth in Vietnam Strategy.

6- Development Administration.

7- Good Governance.

8-Voice and Accountability.

9- Political Stability and Absence of Violence.

10-Government Effectiveness.

11- Regulatory Quality.

"الحكومة" باللغة الفارسية له معنى خاص بالحكومات، ولكن الكلمة اللاتينية ليست كذلك، وهي ذات تمايز أساسي عن كلمة "Government".

إن الإشكالات المذكورة في هذه الدراسة، وفضلاً عن أساسها الخاطئ، فهي المفتاح لتغطية مفاهيم المجتمع التقليدي بمفاهيم العصر الحديث. ليس هناك شك في أن هذا الأمر سيظهر صورة كاريكاتيرية للإسلام، وعلى أي حال فلا يمكن اعتباره ميزة للإسلام. إن استحالة تطبيق نمط الحكم الرشيد في العالم الإسلامي في عصر الوحي لا يعني عدم وجود أنماط أخرى فعالة في تلك الفترة. ومن المؤكد أن هناك العديد من الأنماط الأخرى غير "الحكم الرشيد" والتي كانت سائدة في تاريخ العالم الإسلامي، ولها خصائص بارزة تتخطى الوقت وتمنحها إمكانية التطبيق في العصر الحديث. "الأخلاق" عبارة عن مقولة ما بعد زمنية وما بعد دينية يمكن اعتبارها وجهاً مشتركاً لجميع البشر كنموذج للحكم. و"الحكم الأخلاقي" مقولة متداولة كثيراً في الإسلام، وإذا ألقينا نظرة على حكم النبي (ص) وعلي (ع) فسوف نلاحظ مدى أهمية هذا النموذج. ويعتقد مؤلف هذه السطور أن الإدارة الأخلاقية لا تعاني من الكثير من أوجه الغموض والعيوب التي يعاني منها "الحكم الرشيد"، ويمكن من خلال الممارسة العملية استغلالها بكفاءة أكبر. ومن الضروري أن نولي اهتماماً لهذا الجانب، لأن اقتراح نماذج بديلة للاتجاهات الاقتصادية لا يقتصر على العالم الإسلامي، وقد ناقش الكثيرون بالفعل ضرورة وجود مثل هذا الشيء في الغرب. لا بد من الإشارة إلى الاختلاف بين منظورين مختلفين حول العقلانية، وهما العقلانية الاقتصادية والعقلانية الاجتماعية، وذلك قبل تناول "الحكم الأخلاقي" كبديل عن "الحكم الرشيد". يمكن لهذا القسم أن يفسر التناقض بين طبيعة هذين النوعين من العقلانية ويشرح ضرورة استبدال العقلانية الاجتماعية بالعقلانية الاقتصادية. ونعتقد أن الحكم في الإسلام، وقبل أن يكون متوافقاً مع العقلانية الاقتصادية، فهو ملائم للعقلانية الاجتماعية.

٣. العقلانية الاجتماعية أمام العقلانية الاقتصادية

تعتبر العقلانية^{١٨} من أهم الإنجازات بالنسبة للإنسان الحديث. كان للعقلانية في البداية علاقة عميقة مع الإنسانية والعلمانية. كانت الإنسانية الركن الأساسي لمكونات العقلانية التي رتبها وكان التجرد من التقديس، الذي كان قراءة شائعة للعلمانية، أساساً آخر للعقلانية. ولكن دراسة نتائج العقلانية في العصر الحديث من وجهات نظر مختلفة تشير إلى مفارقة أساسية. العقلانية، والتي تحتوي في بعض النماذج على جميع مكوناتها، تعتبر في نموذج آخر غير رشيدة أبداً.

والقطاع الخاص. والواقع أن «الحكم الرشيد» يبرز مع التفاعل المؤثر بين هذه الركائز الثلاثة، والمظاهر الرئيسية لهذه الركائز هي العناصر الستة التي ذكرناها من قبل. وبطبيعة الحال، فإن الدولة بمعناها الحديث، تتمحور حول هذه الركائز. ومن أجل دراسة جدوى تحقيق الحكم الرشيد في الإسلام، علينا أولاً أن ننظر فيما إذا كان هناك أثر لهذه الركائز التي يقوم عليها هذا الحكم في العالم الإسلامي في عصر الوحي. ومن الواضح أن وجود مثل هذه المفاهيم الحديثة في ذلك الوقت لم يكن ممكناً. إن "الحكومة" و "المجتمع المدني" و "القطاع الخاص" هي الركائز الرئيسية التي لا يمكن العثور عليها في المجتمع الإسلامي في صدر الإسلام. ومع ذلك، كيف يمكن للمرء أن ينظر في إمكانية تنفيذ «الحكم الرشيد» في تلك الفترة؟ بطبيعة الحال، من الضروري أن نلاحظ أنه ليس من الضروري أن يعتبر وجود هذه العناصر أمراً جيداً أو أن يكون غيابها عيباً في الإسلام. بدلاً من ذلك، تقوم الفكرة على أن تنفيذ «مفهوم حديث» في عهد تقليدي تماماً سيكون أمراً غير دقيق وغير صحيح أبداً.

والنقطة الأخرى هي أن هدف "الحكم الرشيد" هو على التوالي: الاقتصاد والسوق - السياسة - الثقافة. والدور الذي تلعبه الجوانب الاقتصادية والسياسية في مجال الحكم الرشيد لن يكون له بالتأكيد دور في التعليم والثقافة. ولكن في المواقف ما بعد الاقتصادية وما بعد السياسية، فإن الثقافة والعلاقات الاجتماعية تلعب دوراً محورياً. إن استعراض الخطوط العريضة للقيم الإسلامية يشير إلى أن التوجهات الاقتصادية وما بعد الاقتصادية تسود فيها، ومن ثم فإن أحد أضرار التطبيق الميكانيكي "للحكم الرشيد" على المفاهيم الإسلامية هو انعكاس القيم، وانعكاس القيم هنا يعني أن مكانة الاقتصاد والثقافة في الخطاب الإسلامي قد تغيرت، وسوف يلعب الاقتصاد دوراً محورياً وستكون له الأولوية.

وللأسف، وعلى الرغم من هذا الضرر، فإن البعض مُصِرٌّ على أن يطبق مثل هذا التكييف وينفذ مبادئ الحكم الرشيد في المجتمعات الإسلامية لكن هذا الأمر عانى من بعض نقاط الضعف الرئيسية. تطرق هؤلاء الأفراد، وبعض النظر عن الاختلاف الخطابي بين الإسلام والغرب، إلى تطبيق نظرية الحكم الرشيد والمبادئ الإسلامية، الأمر الذي من المرجح أن يكون غير صحيح، وذلك بسبب اختلاف الأسس والقواعد وأهداف الخطاب الإسلامي والغربي (انظر: شاه آبادي وجامه بزركي، ٢٠١٣: ٣٨). وقد قلل البعض أيضاً من نطاق "الحكم" بتصورهم الناقص له ليشمل "الحكومة" فحسب وتجاهلوا المجالات الأخرى التي يتدفق الحكم فيها. واستناداً إلى ذلك، تطرقوا إلى مبادئ الحكم الرشيد وقواعده (انظر: نادري، ٢٠١١: ٩٦؛ شاه آبادي وجامه بزركي، المرجع نفسه؛ سردارنيا و شاكري، ٢٠١٤: ٨٣). وحدث هذا التشويه لأن كلمة "Governant" ترجمت إلى اللغة الفارسية على أنها "حكومة". ومع ذلك، فإن مصطلح

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ مفكرين مثل ريتزر، كما سنناقش في وقت لاحق، أنشؤوا صلات متينة بين هذا الشكل من العقلانية والتوجهات الاقتصادية في العصر الحديث. وقد تم أيضاً تقسيم سريان هذه العقلانية في المجالات الاجتماعية على أنّه ضار جداً.

قبل الإشارة إلى نظرية ريتزر حول البُعد الاجتماعي للعقلانية، يجب أن نقول أنّ مفكراً آخر وهو «مانهايم» قد أثر أيضاً في مجال العقلانية. أولاً، أوضح «مانهايم» الفرق القاطع بين العقلانية والحماقة، ونقّحه فيما بعد و قام بتعريفه من جديد. يعرف «مانهايم» العقلانية في مجال المجتمع في البداية: مجتمع يحتوي على الأفعال الثابتة والروتينية فيما يتعلق بالمواقف العادية والمحددة (مانهايم، ١٩٣٦: ١١٣)؛ لذلك، إذا كانت سمة "الأفعال الثابتة والروتينية" تتعلق بالحالات الغائبة، فسوف نواجه الحماقة. ويعتقد مانهايم أنه وخلال هذه الفترة، فإن السمات العقلانية تتكسر وتستبدل بسمات غير رشيدة في المجتمع (نفس المرجع: ١١٥). ويعتقد ريتزر أنّ هذه السمات التي أرادها مانهايم تبدو وكأنها مشابهة لما دعاه ويبر بـ "البيروقراطية" (ريتزر، ١٩٩٨: ١٨). وفي تقسيم مماثل لتقسيم ويبر وعلى الرغم من وجود تمايز طفيف، يعيد مانهايم النظر في العقلانية مقسماً إياها إلى نوعين: ذاتية وصورية. وترتبط العقلانية الذاتية بالتفكير، كما أنّ العقلانية الصورية ترتبط بالعمل. ومن وجهة نظره، فإنّ العقلانية الذاتية هي فعل التفكير الذي يعرض رؤى ذكية في التفاعل بين الأحداث في موقف معين (المرجع نفسه ١٩٤٠-١٩٣٥: ٥٣). ويتمثل التمايز الرئيسي لهذا التعريف مع تعريف ويبر للعقلانية الذاتية في أنّ تقسيم ويبر متعدد المجالات؛ ويشمل الفعل والتفكير والقيم في حين أنّ ما يراه مانهايم هو موضوعي وذهنياً تماماً، وبالتالي فإنّ العقلانية الذاتية لدى مانهايم هي أكثر بساطة وسهولة مما يفكر فيه ويبر. ويعرف مانهايم العقلانية الصورية على النحو التالي: مجموعة من الأفعال [...] المنتظمة بطريقة تحدد الغرض المطلوب سلفاً، وكذلك فإنّ كل عنصر في هذه المجموعة يقبل منزلة ودوراً صورياً (المرجع نفسه: ٥٣). لذلك، فإنّ كلاً من العناصر الموجودة في المجموعة المطلوبة في مثل هذه العقلانية، له دور محدّد ومكانة لتحقيق هدف المجموعة. وهكذا، نلاحظ أنّ ماكدونالدز والشركات التابعة لها تسعى لتحقيق الهدف المنشود، من خلال منح كافة العناصر الموجودة في مجموعتها دوره ومنزلة المناسبة والعمل وفق الفعل العقلاني الصوري (ريتزر، ١٩٩٨: ٢١). يعتقد مانهايم أنّ التحول الصناعي يقود المجتمعات باتجاه النموّ العقلاني الصوري. في الواقع، يعتقد مانهايم أنّ العقلانية الصورية تريد تثبيط العقلانية الذاتية (المرجع نفسه: ٢٢). وهذا الشيء هو شكل آخر من أشكال ما يدعوه ويبر "حماقة العقلانية". حتى الآن، تمكّننا من الإشارة إلى أشكال العقلانية والتفسير النسبي لمقولة "حماقة العقلانية". أما الآن

إنّ الاقتصاد وعلم الاجتماع مجالان يخضعان للبحث على وجه التحديد في هذا الصدد.

ويعتبر ماكس ويبر من أبرز الأفراد الذين تطرقوا لتحديد العقلانية وتصنيفها. من وجهة نظر ويبر، تُقسّم العقلانية إلى أربعة أنواع: عملية، نظرية، ذاتية، تصورية (ويبر، ١٩٦٨ م). يعتقد ويبر أنّ أية طريقة للحياة تحكم الأنشطة الدنيوية فيما يتعلق بالمصالح البراغماتية والأناية للأفراد هي العقلانية العملية (كالبيرغ، ١٩٨٠: ١١٥١). ولكن العقلانية النظرية تتطوي على السيطرة على الواقع بشكل واع، من خلال بناء مفاهيم دقيقة ومجردة، وليس من خلال الأفعال الفردية (المرجع نفسه). وهو ينظر إلى جميع أشكال الإدراك المجرد على هذا النحو من العقلانية (المرجع نفسه: ١١٥٢). العقلانية الذاتية مشابهة جداً للعقلانية العملية، ولكنها تختلف تماماً عن العقلانية النظرية (المرجع نفسه: ١١٥٥). والعقلانية الذاتية مثل العقلانية العملية، توجّه الأفعال مباشرة إلى الأنماط (المرجع نفسه)، ولكن اختلافها عن العقلانية النظرية يكمن في عدم حدوث هذ التوجيه على أساس الحلول المتاحة في الحياة اليومية، ولكن على أساس "قياس القيمة"^{١٦} الذي يحدث في الماضي والحاضر والمستقبل هناك (المرجع نفسه). ويقر ويبر بأنّ هذا النوع من العقلانية له نطاق محدود جداً في حياة الإنسان (المرجع نفسه). ولكن ويبر يعتبر العقلانية الصورية ذات طبيعة مختلفة تماماً عن أشكال العقلانية الثلاثة السابقة. من وجهة نظره، العقلانية العملية والنظرية والذاتية تتجاوز العصور والحضارات، ولكن العقلانية الصورية ترتبط بمجالات الحياة البشرية، مثل مجالات الاقتصاد والقانون والعلوم التجريبية، وهيكل السلطة، وكذلك الشكل البيروقراطي، ولا يمكن رسم حدودها إلا مع التحول الصناعي (المرجع نفسه: ١١٥٨). ويعتقد ويبر أنّ المبررات النظرية جميعها فردية، وتحصل على شرعيتها في نهاية المطاف بواسطة العقلانية الصورية بالإحالة إلى القوانين والقواعد العامة (المرجع نفسه). ومن وجهة نظره، فإن الشكل الأكثر عقلانية للسلطة هو الشكل الصوري (المرجع نفسه).

ويبدو أنّ العقلانية العملية والصورية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتفسيرات التقليدية للحكم الرشيد؛ وبعبارة أخرى، في الحكم الرشيد، فإنّ الأمر يتعلق أساساً بتحقيق مصالح الأفراد والشخصيات المقصودة، ولكن هذه المصالح تكتسب الشرعية من خلال القوانين العامة والبيروقراطية. وبالمثل، فإنّ طرح مباحث الحكم الرشيد يتعلق بالثورة الحديثة وما بعد الثورة الصناعية، وكذلك فإنّ العقلانية الصورية تتعلق بالفترة نفسها بما يتناسب مع قواعد الإطار الزمني نفسه. ولذلك، فمن المتوقع أن يكون لهذا الشكل من العقلانية تأثير كبير على تشكيل نظرية الحكم الرشيد.

أفراد البشر. وتبيّن دراسة مكوّنات العقلانية الاقتصادية أنّ «العقلانية الاجتماعية» صارت ضحيةً ومُداسّةً في معظم الحالات.

إنّ هذا التفصيل في بحث العقلانية والتعبير عن التمايز بين العقلانية الاقتصادية والعقلانية الاجتماعية يهدف إلى إثبات أنّ هناك تمييزاً أساسياً بين التوجه الاقتصادي والتوجه الاجتماعي الأخلاقي. وقد يؤدّي هذا التمايز في المواقف إلى اختلافات جوهرية في العناصر الرئيسية لهذا المنظور الخاص. وفيما يتعلق بالحكم الرشيد، فإنّ المنظورين الاقتصادي والسياسي لا يزالان مهيمنين حتى الآن. وقد لعبت وجهات النظر الأخلاقية والاجتماعية دوراً أقلّ في تشكيل العناصر الرئيسية لنظرية الحكم الرشيد. لذلك، يبدو من الضروري إعادة تعريف هذه النظرية من وجهة نظر أخلاقية واجتماعية.

٤. بيان العناصر الأخلاقية للعقلانية في الحكم الرشيد

في الجزء السابق، ذكرنا أنّ الحكم الرشيد هو مفهوم حديث يقوم على تحسين الوضع الاقتصادي للبلدان. وعلى مدى عقد من الزمن، أدّى تحوّل هذا المفهوم إلى اهتمام مؤسّسي هذا النموذج بالأسس غير الاقتصادية والثقافية. ولذلك، تم إضافة الدعائم التالية: المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى "الحكومة". ولكن مرة أخرى، تلعب الحكومات دوراً محورياً، ويصبح الاقتصاد تنويعاً للتعاون بين هذه الركائز الثلاثة. ولكن أهمية الثقافة وتفوقها على الاقتصاد دفعت بنا إلى التطرق لنموذج آخر من الحكم، نموذج يتجاوز الزمن والدّين ويمكن أن يعطى للبشرية جمعاء. إنّ بيان العناصر الأخلاقية للعقلانية يرسم صورة أكثر شمولاً وإنسانية لما طرح حول العقلانية.

والحكم هنا، كما ذكرنا سابقاً، هو عملية اتخاذ القرارات وإنفاذها أو منع إجراء القرارات المتخذة. وللحكم مجالات مختلفة: الإدارة التشاركية والدولية والوطنية والمحلية. ولذلك، فإنّ النظرة الاجتماعية للحكم تبين أنّ الحكومات ليست سوى جزء من الحكم، والمجتمع المدني هو جزء رئيسي من هذا الحكم، وبالتالي فالحكم يشمل العلاقات الشخصية وتأثير الأفراد في اتخاذ القرارات وهكذا. إنّ الحكم لا يقتصر على رؤساء الحكومات، وأي شخص يمكنه التأثير على عملية صنع القرار وتنفيذ القرارات، يخضع لمفهوم الحكم. وتعتبر الأخلاقيات أيضاً المحور المركزي للحكم في هذه العبارة، والتي يمكن، بحكم طبيعتها، أن تستخدم على نطاق واسع.

والتوجه إلى الحكم من منظور الأخلاق هو التقيد بالأخلاق في جميع أشكال الحكم من أجل النجاح في عملية صنع القرار وتنفيذه، وعلى أي حال، ينبغي ألا تؤدي أية مصلحة إلى التضحية بالأخلاق أو تجاهلها. في التعبير عن أنواع العقلانية، اعتبرنا أنّ "السيطرة الواعية" واحدة من العناصر الرئيسية للعقلانية النظرية لـ«ويبر». وكذلك في التوجه الأخلاقي فسوف تكون الاخلاق مهيمنة أيضاً. وعبارة أخرى، كما هو الحال في العقلانية الحديثة، فإنّ التجرد من الإنسانية كان

فسوف نحاول تقديم وصف أكثر تفصيلاً لمقولة "العقلانية" والتمييز بين العقلانية الاجتماعية والاقتصادية، مع شرح موجز لنظرية ريتزر في هذا الصدد.

وقد كان لريتزر^٢ البحث الأكثر تأثيراً لإظهار العناصر الرئيسية للعقلانية في الاقتصاد وتناقضها مع العناصر الاجتماعية. ويرتكز كتابه الهام "ماكدونالدية المجتمع" على مبدأ وهو أن سلسلة مطاعم ماكدونالدز ليست سوى استعارة تطوي على بعض الرغبات العامة التي تميز ملامح المجتمع الأمريكي المعاصر (ريتزر، ١٩٩٣: ١٠٠). وعبارة أخرى، فإنّ مكوّنات العقلانية التي تهيمن على ماكدونالدز تنتشر اقتصادياً في المجتمع الأمريكي وبقية العالم. وتتأثر مكوّنات العقلانية في هذا النموذج كثيراً بآراء مهندس ميكانيكي أمريكي يُدعى تايلور. وهذه العناصر هي: زيادة الإنتاج والقدرة على التنبؤ والقدرة الحسائية، واستبدال التكنولوجيا البشرية بالإنسانية (ريتزر، ١٩٩٣: ١٠١؛ أيضاً: المؤلف نفسه، ١٩٩٨: مقدمة). اقتصاديات هذه العناصر العقلانية نشطة جداً وحيوية، وسوف تتم الموافقة عليها من قبل أيّ خبير اقتصادي. يمكن رؤية هذه العناصر بسهولة في مختلف فروع ماكدونالدز. ويرى ريتزر أنه نادراً ما يتم تنفيذ عناصر هذه العقلانية في المجتمعات غير الاقتصادية. ومع ذلك، فإنّ لهذا المشروع أيضاً سمات غير عقلانية تساهم في تجريد الظواهر من الإنسانية وجعلها متشابهة (المؤلف نفسه، ١٩٩٨: مقدمة). يشير ريتزر إلى ما يسمى بالـ"حماقة العقلانية" (ريتزر، ١٩٩٣: ١٠١؛ المؤلف نفسه: ١٩٩٨: مقدمة).

تتمتع سلسلة مطاعم ماكدونالد للوجبات السريعة من الجانب الاقتصادي بجمع مؤشرات العقلانية، ولكن من منظور أكثر شمولاً، ومع مراعاة العناصر الاجتماعية، فسوف نلاحظ فيها نوعاً من "اللاعقلانية". انخفاض القيمة الغذائية، ارتفاع نسبة الدهون، وجود المواد المضادة للضارة هي من أهم عيوب هذه الوجبات الغذائية السريعة. ونلاحظ انتشار هذه الحماقة أو "اللاعقلانية" في المجتمع التعليمي ومواقع التواصل الاجتماعي. من وجهة النظر الاقتصادية والفوائد الظاهرية، قد يكون من العقلاني جداً وجود الشبكات الافتراضية، ولكن هناك الكثير من العواقب التي لا يمكن التغاضي عنها. في كتابه المهم بعنوان "وحيداً، سوياً"، أشار تيركل إلى العناصر الاجتماعية للشبكات الاجتماعية حيث يرى أنّ التكنولوجيا جعلت الاتصالات الافتراضية تحلّ محلّ التواصل وجهاً لوجه. هذا البديل لاعقلاني تماماً ولا يمكن أن يكون له آثار التواصل وجهاً لوجه. يسعى علم الاجتماع إلى فهم طبيعة المجتمع وطبيعة التفاعل البشري، ويمكن أن يؤدّي هذا الفهم إلى تحسين نوعية التفاعل والتواصل بين

يعمل كمحور رئيسي في العقلانية، ونحن نعتبر الأخلاق من العناصر العليا للإنسانية، وسوف نقوم بتقديم بديل عن هذا التجرد من الإنسانية. ولسوء الحظ، فقد أدى هذا التجرد من الإنسانية إلى نشوء أزمة أخلاقية عميقة في العهد المعاصر. تنتهك المبادئ الأخلاقية في كل جزء من العالم على أساس المبادئ الدينية وغير الدينية، مما يؤدي إلى أزمات وطنية وعابرة للحدود للبشر المعاصرين. وتشمل هذه الأزمات طائفة واسعة من القضايا: من الأزمات البيئية إلى حالات انتهاكات حقوق الإنسان وما إلى ذلك. وأهم عامل في ظهور مثل هذه الأزمات هو أنّ المصالح الفردية - القومية مرجّحة على المصالح التي تتجاوز الوطنية والدين. وللأسف فقد رأينا أنّ هذه الأفضليات أصبحت في بعض أشكال العقلانية واضحة تماماً وتعتبر من خصائص العصر ما بعد الصناعي. ويبدو أنّ أفضل طريقة للنجاح في هذه الأزمات هي النظر في وجود قواسم مشتركة بين الأعراق والأديان. الأخلاقيات هي واحدة من أهمّ هذه القواسم المشتركة.

إنّ نسبية معنى "الرشيد" في عبارة «الحكم الرشيد» جعلت معنى الحكم الرشيد مختلفاً من ثقافة إلى أخرى، بافتراضات مختلفة. نحن نرى في الواقع حكومات مختلفة تماماً بل متناقضة. ولتحقيق الحكم الرشيد، يمكن التضحية بالأخلاق في كثير من الحالات، لأنّ ما هو مهم في الحكم الرشيد هو أن يقوم الخاضعون له بتقييمه بشكل جيد. إنّ الآثار التي تتركها هذه القاعدة على مجموعة خارجة عن السيادة لا يقصدها مصمّمو الحكم الرشيد في المقام الأول. ولكنّ الأخلاقيات أيضاً ذات مصالحي عابرة للحدود. وتتميّز تمايز هام آخر بين هذين النوعين من الحكم وهو أنّ الحكم الرشيد لا يعالج بأيّ حال من الأحوال ظروف نشوء الحكم، ويصبح لكل شيء له مغزى بعد الوصول إلى السيادة، ولذلك إذا كان الحكم يقوم أيضاً على مبادئ غير أخلاقية، يمكن تصور الحكم الرشيد. ولكنّ الأمر ليس كذلك في القاعدة الأخلاقية، وليس من الممكن كسر المبادئ الأخلاقية من أجل تحقيق القاعدة. في هذه الحالة، إذا كان هناك حكم رشيد، فلن يكون هذا الحكم أخلاقياً. سوف نناقش بمزيد من التفصيل هذا الأمر من خلال شرح الحكم الأخلاقي في القرآن ونهج البلاغة.

٥. العناصر الأخلاقية للعقلانية في الحكم الرشيد في القرآن والسنة

النبوية

إنّ الاهتمام ببحث "الأخلاق" في عهد النبي (ص) يمكن أن ينبثق إلى حد كبير الأسس النظرية لحكم الأخلاق. ويحظى موضوع الأخلاق في حياة النبي (ص) بأهمية خاصة، أهمية تجعل النبي (ص) هو أولاً وقبل كلّ شيء على خُلُقٍ عظيم: «وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ» (القلم: ٤). إنّ اتصاف النبي بالخلق العظيم يدلّ على تعاليه وتفوقه على الأخلاق. هذا التعبير المجازي يشير إلى حكم الأخلاق

ولا يقتصر حكم الأخلاق في حياة النبي (ص) على تعامله مع المؤمنين فحسب، بل كان يتعامل مع الكفار والمشركين أيضاً. لقد أوصى الله النبيّ (ص) وصية غريبة وهي أن يعفو عن الكفار ويصفح عنهم: «وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَأَعْفُوا وَاصْفَحُوا ...» (البقرة: ١٠٩). إنّ ما هو مهم جداً في هذه العبارة هو الفرق بين "العفو" و "الصفح"، حيث أوصى تعالى بكل منهما. العفو هو المرحلة الأولى وهو رادع للعقوبة، وفي المرحلة الثانية يأتي "الصفح" حيث لم يعد هناك شعور سيء في القلب للشخص. (الراغب الأصفهاني، ١٤١٢: ٤٨٦؛ مصطفىوي، ١٤٣٠: ٦ / ٣٠٠). إنّ نصيحة الله تعالى لنبيه (ص) بأن يتعامل مع الكفار بالعفو والصفح رغم أنهم أرادوا له السوء - والنبي (ص) سيتصرف بالتأكيد على هذا النحو- يشير إلى مدى تجلّي الأخلاقيات في حياته. ومن المؤكد أنّ النبي (ص) هو الأسوة الحسنة للمؤمنين، وينبغي على الجميع أن يحكم هذا الشكل من التعامل حياتهم.

وهناك آيات أخرى في القرآن الكريم تؤكد على المعنى نفسه لـ "الصفح". (الزخرف: ٨٩ و ٨٨؛ الحجر: ٨٥) حيث يوصي الله تعالى النبي بأن يعفو عن اضطهاد الكافرين له ويصفح عنهم^{٢١}. وفي سورة الحجر يوصيه الله تعالى بسلوك مشابهة لكنه يؤكد على "الصفح

٢١- وَ قِيلَ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ * فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَ قُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ (الزخرف: ٨٨ و ٨٩)

نهج البلاغة هذا الأمر معتبرين أن العلم المطبوع علم غريزي وفطري لا يحتاج إلى التعليم (ابن أبي الحديد، ١٤٠٤: ١٩/ ٢٥٣؛ خوئي، لاتا ٢١/ ٤٢٣). وبطبيعة الحال، قدّم ميرزا حبيب الله خوئي، في بيان أكثر تفصيلاً، مثل هذا "الضمير الأخلاقي"، والذي تتموضع مقابله القواعد الأخلاقية المشار إليها في الكتب الأخلاقية (خوئي، المصدر نفسه: ٤٢٤) مثل هذا التقابل بين "الضمير الأخلاقي" و "القواعد الأخلاقية" الواردة في الشريعة، عبارة عن مؤشر أخلاقي، له طابع يتجاوز الدين ولا يقتصر على دين معين، وإنما يكمن في الطبيعة البشرية ويشترك فيه جميع البشر. وهذا هو نفس العقل ذاته الذي قال عنه النبي (ص): "إن الله لم يخلق شيئاً أسمى منه" (صدر الدين الشيرازي، ١٣٨٣: ٢/ ١٣٩)، ولذلك فإن القواعد الأخلاقية المستمدة من الطبيعة البشرية مشتركة بين جميع البشر، لا يمكن العثور على ما يناقضها، كما أنها مهيمنة على القواعد الأخرى، وفي حالة ظهور خلاف بينها وبين القواعد القائمة الأخرى، فسوف تكون القواعد الأخلاقية هي السائدة.

في الحكم الذي يركز على المبادئ الأخلاقية، تهيمن الأخلاق على كل شيء في جميع الحالات والمواقف، ولا يمكن أن نرى القواعد الأخلاقية تتعرض للقمع. ليست هناك مصلحة أعلى من تطبيق الأخلاق في المجتمع، حتى أنه قد يتم التضحية بالوصول إلى الحكومة لأجل تنفيذ الأخلاق، لأنه إذا تمّ التضحية بالأخلاق في سبيل الحكومة، فسوف تبدأ الحكومة بالفساد على المدى الطويل بلا شك، ولكن إذا سادت الأخلاق، فإن الحكومة ستترزّن بها وتستمر إلى الأبد. ويلاحظ مثل هذا الأمر في سيرة الإمام علي (ع) إلى أقصى حد ممكن. ويتساءل الكثيرون لماذا لم يبذل علي (ع) جهداً منذ البداية للحصول على الحكومة التي كانت من حقه؟ والجواب واضح جداً وفقاً لما تقدم ذكره: لم يُصَحَّح علي (ع) بالأخلاق لبلوغ الحكومة. وتقتضي الأخلاق أن يكون الحاكم مقبولاً من قبل الرعية ويُختار من قبَلهم، فعندما وجد أنه لم يكن هناك مثل هذا القبول، تخلّى عن الأمر مؤقتاً حتى يحين وقته. ولهذا قال عليه السلام عندما أقبل الناس على مبايعته: "لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ إِلَّا يُعَارَوْا عَلَى كِطَّةِ ظَالِمٍ وَلَا سَعْبٍ مَظْلُومٍ لِأَلْفَيْتِ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا وَلَسَقَيْتِ آخِرَهَا بِكَأْسٍ أَوْلِيهَا وَلَا لَفَيْتِمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَرْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنَزٍ" (خوئي، لاتا: ١١٢/ ٣). نلاحظ في هذه العبارة أن سبب قبول الحكم هو القبول العام، وقد ذكر أيضاً أنه لم يبد أي اهتمام بالحكم في البداية. فمن هو أفضل من علي (ع) لمنصب الخلافة؟ يرى أمير المؤمنين أيضاً أن الأخلاق ذات أولوية على الخلافة. ولولا هذه النظرة لما بقيت الأخلاق العلوية خالدة. وتعتبر طريقة تعامل علي (ع) خلال حكمه مع الخوارج من أفضل الأمثلة على الحكم الأخلاقي في العهد العلوي. كان الخوارج يعتقدون أن خليفة المسلمين، علي (ع) كافر (البغدادي، ١٤٠٩: ٧٢) لقد كانوا دائماً محط اهتمام الخليفة، حتى أنه أمر لهم بالمال

الجميل^{٢٢}. جميع هذه التوصيات تشير إلى أنه ينبغي أن يكون سلوك النبي (ص) مبنياً على الأخلاق، وكذلك الأمر من الناحية العملية. وتجدر الإشارة إلى أنه وبالنسبة للحالات التي كانت تندلع فيها الحرب بين النبي (ص) والمشرّكين، فقد أنزلت لأجلها توصيات من الله يأمر فيها بعدم الخروج عن دائرة الأخلاق. يقول تعالى: «... وَ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» (المائدة: ٨). ويقول كذلك: «... فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» (البقرة: ١٩٤)، مما يدل على تأسيس حكم أخلاقي حتى أثناء الحرب مع الأعداء. وهناك أيضاً عبارات أكثر عمومية في هذا الصدد، حيث يأمر الله قائلًا: «... ادفع بالتي هي أحسن» (المؤمنون: ٩٦؛ فصلت: ٣٤) أو حيث يقول الله في وصف عباده الحقيقيين: «وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا» (الفرقان: ٦٣). كما توجد حالات تشير بصراحة إلى حقوق الإنسان ولا تدعو فقط إلى احترام حقوق غير المسلمين الذين لا ينوون شنّ حربٍ على المسلمين، بل تشجّع المسلمين أيضاً على التعامل معهم بمودّة ومساعدتهم. (الممتحنة: ٩ و ٨). كلُّ هذه أمثلة دقيقة توضّح الأسس النظرية لقاعدة الأخلاق في المجتمع من وجهة نظر القرآن الكريم. ومن الواضح أن التقاليد العلوية والتقاليد النبوية تتماشى تماماً مع هذه المبادئ الأخلاقية. لا يبدو أن هناك أي اعتقاد عرقي أو ديني يرفض مثل هذه المبادئ الأخلاقية. إن تحقيق الإدارة الأخلاقية بحكم تعريفها، هو النموذج الأسمى للحكم.

٦. العناصر الأخلاقية للعقلانية في الحكم الرشيد من وجهة نظر

نهج البلاغة في السيرة العلوية

عندما نقول بأنّ العناصر الأخلاقية هي عناصر تتجاوز الدين، فهذا لا يعني أنه لا علاقة لها بالله، ولكننا لا نعتبرها فقط ناشئة عن الإرادة التشريعية لله. وتعتبر الأخلاق بهذا المعنى مستمدة من إرادة الله التكوينية، وتستند إلى "الإنسانية" و "العقل" و "الإرادة" الإنسانية (فنايي، ١٣٩٢: ٥٤٢). هذا العقل الذي يُعبّر عنه في الروايات بـ "الحجة الباطنية"، يمكن له أن يكون معتبراً بالاستقلال جنباً إلى جنب مع الرسل والأئمة^{٢٣} (الكليني، ١٤٠٧: ١٦/١). يعبر علي (ع) عن هذا الشيء بـ «العلم المطبوع» فيقول: «الْعِلْمُ عِلْمَانِ مَطْبُوعٌ وَ مَسْمُوعٌ وَ لَا يَنْفَعُ الْمَسْمُوعُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَطْبُوعُ» (الشريف الرضي، ١٤١٤: ٥٣٤؛ أمدي، ١٤١٠: ١١٩). إنّ التضاد بين المطبوع والمسموع يشير إلى أن العلم المطبوع كامن في الفطرة البشرية ويتوقف تأثير العلم المسموع عليه. ويؤيد بعض شارحي

٢٢- وَ مَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ مَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَ إِنَّ السَّاعَةَ لَأْتِيَةٌ فَاصْتَحِ الصُّفْحُ الْجَمِيلُ (الحجر: ٨٥)

٢٣- إِنَّ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ حُجَّةً ظَاهِرَةً وَ حُجَّةً بَاطِنَةً فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالرُّسُلُ وَ الْأَنْبِيَاءُ وَ الْأَيْمَةُ (ع) وَ أَمَّا البَاطِنَةُ فَالْعُقُولُ.

الآن في هذا الصدد، وكان الهدف من هذا المقال أن يجسد شرحاً موجزاً جداً لهذا النوع من الحكم.

ومن المسلم به أنه لا يجب اعتبار علي (ع) مستقلاً في هذا الشأن، ومن الواضح أنه تلميذ النبي (ص) ومنفذ أوامره. ولذلك يجب التفيتش عن جذور الحكم الأخلاقي في السُّنة النبوية الشريفة.

٧. الخاتمة

(١) يذكر ماكس ويبير أربعة أنواع من العقلانية: العملية، النظرية، الذاتية، والصورية. كما أن ما نهايم يرى أن لها شكلين؛ ذاتي وصوري. ووفقاً لآراء هؤلاء المنظرين، فإن هذه الأنواع، وخاصة الصورية والذاتية، يمكن أن تكون منافسة تماماً لبعضها البعض، والفعل الذي يعتبر عقلياً في واحدة منها يعتبر لاهعقلانياً في الأخرى.

(٢) تمكّن جورج ريتزر من التطرق إلى "حماقة العقلانية" بشكل جيد، موضحاً أن العناصر الرئيسية للعقلانية في الاقتصاد وتنفيذها في المجتمع، يؤدي إلى تراجع العلاقات الاجتماعية وتجريد البشرية من الإنسانية.

(٣) "الحكم الرشيد" مقولة أثارها البنك الدولي منذ عام ١٩٨٠م لتحسين الوضع الاقتصادي لبعض البلدان. وكان هذا الاقتراح، الذي تضمن في البداية توصيات اقتصادية فقط، قد قرر بعد فترة من الوقت خفض مساهمة الحكومات في إصلاح العملية الاقتصادية وأضاف ركيزتين أخريين هما: المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى "الحكومة" واعتبر أن إصلاح الوضع الاقتصادي للمجتمعات يتوقف على المشاركة الصحيحة لهذه الركائز الثلاث. إن المنظور الاقتصادي في نظريات الحكم الرشيد واضح تماماً، ويتبع محور هذه العناصر من الناحية السياسية.

(٤) إن العوائق الرئيسية التي تعيق التنفيذ واسع النطاق "للحكم الرشيد" هي: ١. مركزية الحكومة في الركائز الثلاث لهذه النظرية تجعل التحيزات في الركيزتين الأخريين تعتمد أيضاً على القرارات الحكومية؛ ٢. الغموض في معنى "رشيد" في عبارة الحكم الرشيد يجعل هذا الحكم نسبياً يعتمد على الظروف الثقافية لمختلف المجتمعات وتغيراتها؛ ٣. غاية الحكم الرشيد هي الاقتصاد، وهذا الحصر يعني الحد من مفهوم حكم الظروف الاقتصادية للمجتمعات. في حين أن الثقافة والظروف الثقافية تعتبر أكثر أهمية.

(٥) على الرغم من أوجه القصور المهمة في نظرية "الحكم الرشيد"، فقد دعا بعض العلماء إلى التعامل معها في مجال القضايا الإسلامية، ولكن الاختلاف الخطابي العميق بين الخطاب الإسلامي وخطاب "الحكم الرشيد" يجعل هذا الأمر غير ملائم أبداً من الناحية المنهجية.

(٦) "الحكم الأخلاقي" هو نموذج يمكن استخدامه كبديل لـ "الحكم الرشيد". إن طابع الأخلاق المتجاوز للدين والعرق يجعل ملامح

من بيت المال، ولم يمنعه من الصلاة في المساجد. (الطبري، ٢٠١٠: ٥/٧٣؛ ابن حيون، ١٣٨٥: ١/٣٩٣) وهناك عدة حالات أخرى من التعامل الأخلاقي مع الخوارج في تلك الفترة. (انظر: الشريف الرضي، المصدر نفسه: ٥٥٠).

ولكن ذروة الحكم الأخلاقي في السيرة العلوية تكمن في تعامله مع معاوية. حيث قال: "والله ما معاوية بأدهى مني، ولكنه يغدر ويفجر، ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس، ولكن كل غدره فجرة، وكل فجرة كفر، وكل غادر لواء يعرف به يوم القيامة، والله ما أستغفل بالمكيدة، ولا أستغمر بالشديدة [...]" (خوئي، المصدر نفسه: ١٢/٣٨٣). وهنا يجسد علي (ع) بشكل صريح حكم الأخلاق حيث يرفض الحيلة والمكر في السياسة، وهذا يعني أنه يجب عدم التخلي عن الأخلاق حتى أمام العدو ولا يجب التمسك بالحيلة والمكر. فهل يعني هذا غير أن الأخلاق تسود كافة جوانب حياة علي (ع)؟

ولا يقتصر حكم الأخلاق في السيرة العلوية على فترة حكمه وما تخللها من أحداث لا تحصى، بل يشمل جميع تفاصيل حياته الشخصية والاجتماعية. وكان علي (ع) من أهم المستشارين والمؤثرين في عملية صنع القرار وتنفيذ القرارات في عهد الخلفاء الثلاث، بمن فيهم الخليفة الثاني الذي قال: "لولا علي لهلك عمر" (الحر العاملي، مقدمة: ٢٠؛ فيض الإسلام، لا تا: ٤٩/١) واستشارة عمر لعلي (ع) في محاربة إيران (الشريف الرضي، ١٤١٤: ٢٠٣) والروم (المصدر نفسه: ١٩٢). نلاحظ من خلال ما صرح به علي (ع) في هذين الموقفين أنه لو ذهب عمر لحرب إيران والروم لقتل وكان مقتله يصب في مصلحة علي (ع) لأنه قاتل زوجته و بنت رسول الله وكان من المحتمل بشكل كبير أن يصل إلى الخلافة، ومع ذلك فإن الأخلاق تتفوق على المصالح هنا ويجب التقيد بها.

إذا نظرنا إلى هذه الأدلة فسوف يتبادر إلى ذهن السؤال التالي: هل باستطاعة هذه السيرة إدارة المجتمع وتوفير ظروف معيشية جيدة للشعب؟ ويصبح هذا السؤال بارزاً عندما ندرك أن علياً (ع)، حاول تطبيق هذه الإدارة، لكن ذلك لم يمنعه من المرور بفترة مليئة بالتوتر والهجوم المستمر من قبل الفئات المعارضة. ورداً على هذا السؤال، يجب القول: صحيح أن هذا الكلام لا غبار عليه من حيث الشؤون الظاهرية المتعلقة بالناس العاديين، ولكن رأس المال الاجتماعي والمواقف الشعبية تجاه الحكومة نمت بشكل متزايد في عهد علي (ع). عندما كان الناس يرون بأعينهم الحكم الأخلاقي، لم يكن أمامهم من خيار سوى الثقة بالحكومة، وكانوا ينفذون أوامر علي (ع) ويتقبلونها برحابة صدر، حتى لو لم تكن تصب في مصلحتهم. إن الفترة القليلة لحكومة علي لا تسمح لنا بالنظر إلى نتائج هذا الشكل من الحكم، ولكن دراسة ولو كانت غير كاملة لم تجر حتى

- شاه آبادي، ابوالفضل؛ جامه بزرگي، فاطمه (١٣٩٢). نظرية الحكم الرشيد في نهج البلاغة. مجلة بحوث نهج البلاغة، السنة ١، العدد ١، صيف .
- الشريف الرضي، محمد بن حسين (١٤١٤ق). نهج البلاغة. تصحيح صحي صالح. قم: هجرت.
- صدرالدين شيرازي، محمد بن ابراهيم (١٣٨٣). شرح اصول كافي. تصحيح: محمد خواجوي. طهران: معهد البحوث والدراسات الثقافية.
- طبري، ابو جعفر (٢٠١٠م). تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري)، بيروت: دار التراث.
- قلي پور، رحمت الله (١٣٨٣). تحليل ودراسة جدوى نمط الحكم الرشيد في إيران مع التأكيد على دور الحكومة. دانش مديريت، العدد ٦٧، شتاء.
- كليني، محمد بن يعقوب (١٤٠٧). الكافي، تصحيح: علي اكبر غفاري و محمد آخوندي. دارالكتب الاسلاميه.
- مصطفوي، حسن (١٤٣٠ق). التحقيق في كلمات القرآن الكريم. بيروت: دارالكتب العلميه.
- نادري، محمد مهدي (١٣٩٠). الحكم الرشيد، تقديم وتقديم إجمالي. الإسلام و بحوث الإدارة، السنة الأولى، العدد الأول، صيف .
- نقيبي مفرد، حسام (١٣٨٩). الحكم الرشيد في ظل عولمة حقوق الإنسان. طهران: معهد الدراسات الحقوقية.
- *Plumpton, Tim & G raham, John, "Governance and Good Governance: International and Aboriginal Perspectives", Institute on Governance, 1999.*
- *Kaufmann, D., Kraay, A. and Mastruzzi, M. "Governance matters VIII: Aggregate and individual governance indicators 1996-2008," World Bank Policy Research Working Paper 4978, pp. 1-103, 2009.*
- *George F. Gant (2006), The Concept of Development Administration, in Eric E. Ottenyo, Nancy S. Lind (ed.) Comparative Public Administration (Research in Public Policy Analysis and Management, Volume 15) Emerald Group Publishing Limited.*
- *Landman, T (July 2003) « Map Making and Analysis of the Main International Initiatives on Developing Indicators on Democracy and Good Governance », University of Essex : Human Rights Center.*
- *Weber, Max. 1968. Economy and Society. Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. New York: Bedminister. Originally: (1921) 1976. Wirtschaft und Gesellschaft. Edited by Johannes Winckelmann. Tubingen: Mohr.*
- *Kalberg, Stephen. " Max Weber's Types of Rationality: Cornerstones for the Analysis of Rationalization Processes in History," The American Journal of Sociology, Vol. 85, No. 5 (Mar., 1980).*
- *Mannheim, Karl (1 929/ 1 936) Ideology and Utopia. New York: Harcourt, Brace and World.*
- *Mannheim, Karl (1 935/1 940) Man and Society in an Age of Reconstruction. New York: Harcourt, Brace and World.*
- *Ritzer, George (1983) "The McDonaldization of Society," Journal of American Culture, 6:1 00-7.*
- *Ritzer, George (1998), The McDonaldization Thesis Explorations and Extensions, SAGE Publications.*

"الحكم الأخلاقي" مفهوماً. والحكم الأخلاقي هو محور الأخلاق في عملية صنع القرار وتنفيذ القرارات. وتعني مركزية هذا التعريف أن المصالح الأخرى لن تتفوق على الأخلاق، بل ستكون الأخلاق هي التي تحكم كل شيء.

٧) إن دراسة القرآن ونهج البلاغة تطلعنا جيداً على حكم الأخلاق في حياة النبي (ص) وعلي (ع)، كما أن دراسة مدلول المفاهيم الواردة في هذين الكتائبين يمكن أن تفسر جيداً الأسس النظرية للحكم الأخلاقي.

المصادر

- ابن ابي الحديد، عبدالحميد بن هبه الله (١٤٠٤). شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد. تصحيح ابراهيم محمد ابو الفضل. قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي.
- ابن حيون، نعمان بن محمد مغربي (١٣٨٥ق). دعائم الاسلام. قم: مؤسسه آل البيت.
- افلاطون (١٩٧٤م). جمهوري. ترجمه: محمد حسن لطفلي. طهران: چاپخانه خوشه.
- البغدادي، ابو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد (١٤٠٩ق). الفرق بين الفرق، القاهرة: مكتبة ابن سينا.
- بهشتي، احمد (١٣٨٦). الاخلاق المعجزه النبويه الثانية، الاخلاق المهنية في الحضارة الايرانية والاسلامية. اهتمام فرامرز قراملكي و زملاء. معهد الدراسات الثقافية والاجتماعية، الطبعة الأولى.
- ----- (١٣٨٩). إعجاز أخلاق النبي. مجلة العقل و الدين. السنة ٢، العدد ٣، قم: بوستان كتاب.
- تيممي آمدي، عبد الواحد بن محمد (١٤١٠ق). غرر الحكم و درر الكلم. قم: دارالكتب الاسلاميه.
- حرّ عاملي، محمد بن حسن (١٤٠٦ق). تفصيل وسائل الشيعه الي تحصيل مسائل الشريعه. قم: مؤسسه آل البيت.
- خويي، ميرزا حبيب الله. منهاج البراهه في شرح نهج البلاغه. مترجم: حسن حسن زاده آملي و محمد باقر كمره اي. طهران: مكتبة الاسلاميه.
- دباغ، سروش؛ نظري، ندا (١٣٨٨). تبين مفهوم الرشادة في الحكم الرشيد. مجلة الإدارة الحكومية، الدورة ١، العدد ٣، خريف وشتاء.
- راغب اصفهاني، حسين بن محمد (١٤١٢ق). مفردات الفاظ قرآن كريم. بيروت: دارالقلم.
- سردارنيا، خليل الله؛ شاكري، حميد (١٣٩٣). تبين الحكم الرشيد في نهج البلاغه. مجله الدراسات الحقوقية لجامعة شيراز، السنة ٦، العدد ٤، شتاء.
- شاكري، حميد (١٣٩٣). دراسة مقارنة لعناصر الحكم الرشيد بين نهج البلاغه والغرب. المؤتمر الوطني الأول للفكر الديني.